دلالات الحذف في باب المنصوبات
(المفعول به – الحال – التمييز)
مع التطبيق على نماذج من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم الواردة في صحيح الإمام البخاري

دكتور /درويش عبد القادر الكجك أ/منال مفرّح ضاوي الحربي
جامعة القصيم

مقدمة :
الحمد لله حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً، وأتبع الكتاب بالسنة، وشفع القرآن بالحديث رحمة بالمؤمنين، والصلاة والسلام على سيد الأنام، وأفصح من نطق بالضاد سيدنا محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .
ثم أما بعد/
فإن علم الحديث الشريف يأتي بعد القرآن الكريم منزلة، وهو أفضل العلوم وأعلاها منزلة ؛ لأنه وحي الله متمم لشرعه ، ولا غنى لمسلم عن فهمه واتباعه، فهو الأصل الثاني من أصول التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وهو إما مؤكد لحكم جاء فيه، أومبين ومفصل له، أو مشرّع لحكم جديد لم يرد فيه ، فهو الأصل الثاني من أصول التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم .
تمهيد/
الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية ، وتبدو مظاهرها في بعض اللغات أكثر وضوحاً، ونحن نرى أن ثبات هذه الظاهرة في العربية ووضوحها يفوق غيرها من اللغات، لما جبلت عليه العربية في خصائصها الأصيلة من ميل إلى الإيجاز جعلها – مثلا - تضمر فعل الكينونة في الربط بين جزءي الجملة الاسمية، ولا تذكر لفظاً للتعبير عن الكون المطلق أي مجرد الوجود، فهو واجب الحذف إذا كان خبراً للمبتدأ بعد لولا، أو خبراً لـ "لا النافية للجنس"، أو غير ذلك من المواضع، وليس الأمر كذلك بالنسبة لكثير من اللغات التي تظهر أفعال الكينونة.
أهمية البحث:
تكمن أهمية البحث في كونه يتتبع ظاهرة من الظواهر التي تسري في شرايين اللغة العربية، وله وجوده الذي يكشف عن عبقرية هذه اللغة مراعاة للخفة، ومن ثم اتجهت لبيان هذه الظاهرة وتسليط الضوء عليها من خلال ورودها في بعض الأحاديث النبوية ممثلة في صحيح الإمام البخاري.
أسباب اختيار البحث:
مما لاشك فيه أن معرفة اللغة والإعراب لأصلٌ ثابتٌ لمعرفة الحديث وغيره لورود الشريعة بلسان عربي مبين، وإن السنة النبوية المطهرة لهي الأصل الثاني للتشريع بعد كتاب الله تعالى، فهي تعُد من المصادر المتفق عليها لدى المسلمين، وهي جامعة لا تفوتها شاردة ولا واردة ؛ ولهذا كله بذل السلف جهوداً مضنية في تدوين أحاديثه صلى الله عليه وسلم في مصنفات متنوعة الأساليب، كان أصحها الجامع الصحيح، ولذا رغبت أن أقيم هذه الدراسة على أصل ثابت راسخ ؛ ومن ثم اخترت هذا البحث لبيان هذه الظاهرة في باب المنصوبات (المفعول به ، الحال ، التمييز) والوقوف على حقيقتها من خلال كتب النحاة، وتطبيق ذلك على نماذج من أحاديثه صلى الله عليه وسلم الواردة في صحيح الإمام البخاري .
منهجية البحث:
اقتضت منهجية البحث أن يكون من خلال المنهج الاستقرائي الإحصائي .
مستوى الدراسة:

نظري: من خلال كتب النحاة، وتحليل ما فيها ببيان مواطن اطراد هذه الظاهرة.
تطبيقي : وذلك ضمن الأحاديث الواردة في صحيح الإمام البخاري.

تقسيم البحث:

وقد قسمته إلى مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة.
اشتمل المبحث الأول: مفهوم الحذف لغة واصطلاحاً ، وشروط الحذف.
واشتمل المبحث الثاني: حذف المفعول به ، مع إيراد نماذج تطبيقية من أحاديثه صلى الله عليه وسلم.
واشتمل المبحث الثالث: حذف الحال ، مع إيراد نماذج تطبيقية من أحاديثه صلى الله عليه وسلم ، ثم الخاتمة .
واشتمل المبحث الرابع : حذف التمييز ، مع إيراد نماذج تطبيقية من أحاديثه صلى الله عليه وسلم ، ثم الخاتمة .

المبحث الأول: مفهوم الحذف لغة واصطلاحاً ، وشروطه.

أولاً: مفهوم الحذف لغة واصطلاحاً.

توطئة : يقول عبدالقاهر الجرجاني عن الحذف :"هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبن (١).

ويقول ابن جني في الخصائص "وقد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب" (٢) .

الحذف لغة: حذف الشيء يحذفه حذفاَ قطعه من طرفه، والحذافة ما حذف من شيء فطرح، وتحذيف الشعر تسويته، فإذا أخذت من نواحيه ما تسويه فقد حذفته (٣) .

قال امرؤ القيس واصفاً فرسه :

لها جبهةٌ كسراةِ المجنّ حذّفهُ الصانعُ المقتدرْ (٤)

وأذن حذفاء : كأنها حذفت ، أي : قطعت، وجاء في الصحاح "حذف الشيء إسقاطه، يقال حذفت من شعري، ومن ذنب الدابة، أي: أخذت، وحذفت رأسه بالسيف: إذا ضربته فقطعت منه قطعة، وحذفه بالعصا أو بالسيف: رماه أو ضربه بها، والحذف يستعمل في الضرب والرمي معاً، يقال: هو بين حاذف وقاذف (٥).

١- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/محمد رضوان الداية، ود/ فايز الداية، دار الفكر دمشق، ط ١ ١٤٢٨هـ، ص١٧٠.

٢- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية. ج ٢ ص ٣٦٠.

٣- لسان العرب، لابن منظور، تحقيق أمين عبدالوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان- ط ١٩٩٤م ، ج ٣ ص ٦٩ .

٤- ديوان امرئ القيس ابن حجر بن الحارث الكندي ، دار المعرفة، بيروت ، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ .

٥- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، (ت ١٣٩٣هـ) ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، بيروت – لبنان ، دار العلم للملايين الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ ، ج٤ ص ١٣٤٢.

والناظر في المعاني اللغوية السابقة، يجدها تصب في معين لغوي واحد، فالطرح والقطع، والأخذ جميعها تتقارب بين الإسقاط والاستبعاد.

الحذف في الاصطلاح :

تضمنت اللغة العربية الكثير من صور الحذف، فكان الحذف البلاغي، والصوتي، والعروضي، والإملائي، والنحوي.

يقول عبدالقاهر الجرجاني: الحذف باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أنفع من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبن (١).

والناظر في تعريف عبدالقاهر يجده إشارة لجمال الحذف وبلاغته، أو وصفاً له وليس تعريفاً.

ويتمثل ذلك للناظر من خلال صور الإدغام، وحذف التنوين وقفاً، والوقف على كثير من كلمات القرآن الكريم...، وهذا ما نبه إليه ابن جني في كتابه (٢) .

ومن هذا التعريف يمكن للمتمعن فيه أن يخرج بأن الحذف النحوي : هو إسقاط ما كان موجوداً من حركة أو حرف، أو كلمة فأكثر بشروط معروفة .

ثانياً: شروط الحذف:

لا شك أننا نعتمد في كثير من حديثنا على حذف كثير من العناصر التي تتكرر في الكلام، أو التي نستطيع الاستدلال عليها من قرائن حالية، أو مقالية، فالقرينة تعد أهم شروط الحذف، ومن ثم فلا مجال لإنكار هذه الظاهرة.

لذلك فالحذف ليس اعتباطا بدون علة أو دليل كما قال العلماء، فلابد من توفر عدة شروط في الحذف، وأهمها:

أولاً: أن يكون في المذكور دلالة على المحذوف، إما من لفظه، أو سياقه، وهو من أهم شروط الحذف، فلابد من وجود قرينة تدل على المحذوف ، يقول ابن جني:" وقد حذفت العرب الجملة، والمفرد ، والحرف ، والحركة ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل دلَّ عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته" (٣) .

وهذا من قولهم أيضاً: لابد أن يكون فيما أبقى دليل على ما ألقى، وإلا يصير اللفظ مخلاً بالفهم، وتلك الدلالة مقالية وحالية، فالحالية قد تحصل من النظر إلى المعنى، والعلم لا يتم إلا بمحذوف كما في قولنا : "فلان يحل ويربط ، أي: يحل الأمور ويربطها، وقد تدل الصناعة النحوية على التقدير كقولهم في (لا أقسم) لا أنا أقسم، لأن الفعل الحالي لا يقسم عليه، وقد تتعدد الأدلة والتقدير بحسبها، وهذا شرط مُحتاج إليه إذا كان المحذوف جملة بأسرها نحو قوله تعالى: {وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا} (٤) .

أما الدليل المقالي، فقد يحصل من إعراب اللفظ، وذلك إذا كان منصوباً، فيعلم أن له ناصباً، وإذا لم يكن ظاهراً لم يكن بد من التقدير نحو "أهلاً وسهلاً ومرحباً" (٥).

١- دلائل الإعجاز ص ١٧٠ .
٢- الخصائص لابن جني ج ٢ ص ٢٤٣ .
٣- المرجع السابق ص ٢٤٤
٤- سورة الفرقان: آية ٦٣.
١- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، لأيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أبو البقاء الحنفي، (ت ١٠٩٤هـ) ، تحقيق عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ٣٨٥/١.

ثانياً: ألا يكون المحذوف مؤكداً ، لأن الغرض من الحذف التخفيف والاختصار؛ حيث يستدعي التوكيد الإطالة (١) ؛ لأن الهدف من الحذف هو التخفيف في نحو: الذي رأيته نفسه زيد، فلا يقال: الذي رأيت نفسه زيد، وإن كان لابد من حذف العائد، وجب حذف المؤكد (نفسه) فتصبح الجملة الذي رأيت زيد ؛ لذا لوحظ أن الفارسي قد رد قول الزجاج في قوله تعالى: {قَالُوا إِنْ هَـذَانِ لَسَاحِرَانِ } (٢) حيث قال الزجاج التقدير: { إِنْ هَذَانِ لهما سَاحِرَانِ } ، قال أبو علي الفارسي: "الحذف والتوكيد متنافيان (٣).

ثالثاً: ألا يكون المحذوف كالجزء، فلا يحذف الفاعل، ولا نائبه ولا مشبه - اسم كان وأخواتها - ؛ ولذا لوحظ أن ابن هشام قد ردّ ما ذهب إليه ابن عطية في قوله تعالى: { بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ} (٤) ، قال ابن هشام: "والصواب أن (مثل القوم) فاعل، وحذف المخصوص بالذم، أي: مثل هؤلاء ، أو المضاف، أما حذف الفاعل مع فعله، فلا خلاف عليه، نحو قوله تعالى: {وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا } (٥) .

رابعا: ألا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، فلا يحذف الضمير في : زيد ضربته ؛ لأنه يؤدي إلى إعمال المبتدأ وإهمال الفعل مع أنه أقوى (٦).

خامساً : ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر؛ ومن ثم لم يحذف اسم الفعل ؛ لأنه اختصار للفعل (٧).

سادساً: ألا يكون المحذوف عوضاً عن شيء، فلا تحذف "ما" في "أما انت منطلقاً انطلقت"، والأصل لأن كنت منطلقاً انطلقت، فحذف الفعل "كان" فصار التقدير: لأن أنت منطلقاً، وكراهة مباشرة (إنْ) الاسم، فزيدت "ما" فصارت عوضاً عن الفعل (٨) .

المبحث الأول : حذف المفعول به :

يقسم النحويون تركيب الكلام إلى عمدة وفضلة، ويعنون بالعمدة ما كان مسنداً إليه، أو مسنداً كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، ويعنون بالفضلة، ما ليس مسنداً إليه، كالمفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والحال، والتمييز، والمفعول معه،

٢- الخصائص ٢٨٧/١.

٣- سورة طه : آية ٦٣ .

٤- إعراب القرآن للزجاج ، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت- لبنان- ص ٧٧٠ .

٥- (٥) سورة الجمعة .

٦- سورة النحل : آية ٣٠. انظر (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف، أبو محمد جمال ابن هشام(ت ٧٦١هـ) ، تحقيق مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر ، دمشق ،ط السادسة ١٩٨٥م ص ٧٩٣.

٧- المرجع السابق ١٥٩/٢ .

٨- (الإتقان في علوم القرآن، تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٤م،ص ١٦١٣).

١- شرح شذور الذهب، لمحمد بن عبدالمنعم الجوجري، تحقيق د. نواف بن جزاء الحارثي ص ٣٦٦.

وإذا كانوا قد قدروا الحذف في العُمد، فمن الأولى أن يكون في الفضلة كذلك، ولابن هشام كلام لطيف في هذا المعنى إذ يقول : "جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو قوله تعالى:{كُلُواْ وَاشْرَبُواْ مِن رِّزْقِ اللَّهِ وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ}(١) ، ويُفهم من كلام ابن هشام أن الذكر وعدمه متعلقان بحاجة المتكلم أو السامع، ومطابقة مقتضى الحال، فقد يحتاج إلى مجرد إسناد الفعل إلى فاعله، وقد يحتاج إلى مفعول واحد أو مفعولين أو أكثر وذلك كله بحسب الحاجة، وليس ذلك من باب الحذف، وإنما هو من باب ذكر ما يحتاج إلى ذكره.

هذا وقد أجمع النحاة على أن المفعول به يحذف كثيراً؛ لأنه فضلة يستغني عنه الكلام، يقول ابن جني: "حذف المفعول كثير وفصيح وعذب ولا يركبه إلا من قوي طبعه، وعذب وضعه" (٢).

وجاء في شرح ابن عقيل:" ويجوز حذف الفضلة إنْ لم يضر كقولك في ضربت زيداً، ضربت بحذف المفعول به، وكقولك في : أعطيت زيداً درهماً ، أعطيت ، ومنه قوله تعالى :{فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى} (٣).

فإن ضر حذف الفضلة لم يجز حذفه ، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال نحو أن يقال : مَنْ ضربت ؟ فتقول : ضربت زيداً ، أو وقع محصوراً نحو: ما ضربت إلاّ زيداً ، فلا يجوز حذف "زيداً" في الموضعين؛ إذ لا يحصل في الأول الجواب، ويبقى الكلام في الثاني دالاً على نفي الضرب مطلقاً ، والمقصود نفيه عن غير زيد فلا يفهم المقصود من حذفه "(٤).

نماذج تطبيقية من أحاديثه صلى الله عليه وسلم الواردة في صحيح البخاري:

نص الحديث : عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَهُوَ فِي قُبَّةٍ يَوْمَ بَدْرٍ " اللَّهُمَّ إِنِّي أَنْشُدُكَ عَهْدَكَ وَوَعْدَكَ اللَّهُمَّ إِنْ تَشَأْ لَا

١- سورة البقرة : آية ٦٠، وانظر مغني اللبيب ٧٩٧/١ .

٢- الخصائص ٣٧٢/٢ .

٣- سورة الليل : آية ٥.

٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت: ٧٦٩هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد دار التراث القاهرة، الطبعة ٢٠ ، ١٩٨٠م ، ١٥٦/٢ .

تُعْبَدْ بَعْدَ الْيَوْمِ فَأَخَذَ أَبُو بَكْرٍ بِيَدِهِ فَقَالَ حَسْبُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلْحَحْتَ عَلَى رَبِّكَ وَهُوَ يَثِبُ فِي الدِّرْعِ فَخَرَجَ وَهُوَ يَقُولُ { سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ }" . (١)

موضع الشاهد: (إنْ تشأ) فالمفعول به محذوف وتقدير الكلام : إن تشأ هلاك المؤمنين (٢) ، والملاحظ أن حذف المفعول به يكثر إذا كان مفعولاً للمشيئة، قال الزمخشري :"لقد تكاثر هذا الحذف في "شاء"، و"أراد" لا يكادون يبرزون المفعول إلاّ في الشيء المستغرب" (٣) .

وقال السيوطي في الاتقان : "وإنما اطرد أو كثر حذف مفعول المشيئة دون سائر الأفعال ؛ لأنه يلزم بعد وجود المشيئة وجود المشاء، فالمشيئة المستلزمة لمضمون الجواب لا يمكن أن تكون إلا مشيئة الجواب (٤).

نص الحديث : حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ " إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ "(٥) .

موضع الشاهد: (إذا أنفق) ، حيث حذف المفعول به والتقدير: إذا أنفق أيّ نفقة ، قال الكرماني : قوله إذا أنفق "فإن قلت لم حذف مفعوله؟ قلت ليفيد التعميم يعني إذا أنفق أيّ نفقة صغيرة أو كبيرة "(٦) .

نص الحديث : عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللَّهِ وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَارًا وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ فَأُتِيَ بِهِ يَوْمًا فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ الْقَوْمِ اللَّهُمَّ الْعَنْهُ مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَلْعَنُوهُ فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ " (٧) .

موضع الشاهد : (ما علمت) ، فما زائدة ويكون المفعول محذوفاً، أي: ما علمت عليه أو منه سوءاً، ثم استأنف فقال : إنه يحب الله ورسوله، فالهمزة على هذا مكسورة (٨).

١- صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر ، نشر دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ، ١٤٣/٦ .

٢- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لمحمد بن يوسف بن سعيد شمس الدين الكرماني (ت :٧٨٦هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٩٣٧هـ- ، ١٢١/١٨ .

٣- الكشاف لأبى القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله(ت:٥٣٨هـ) دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ٨٧/١ .

٤- الاتقان في علوم القرآن ١٩٢/٢ .

٥- صحيح البخاري ٢٠/١.

٦- شرح الكرماني ٢١٤/١ .

١- صحيح البخاري ١٥٨/٨.

٢- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، لعبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) ، تحقيق : د. سلمان القضاة ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ١٩٩٤م ٦٩/٣ ، وانظر : إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي ، لأبي البقاء ، مؤسسة

نص الحديث : عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " يَا فُلَانُ إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَقُلْ اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ فَإِنَّكَ إِنْ مُتَّ فِي لَيْلَتِكَ مُتَّ عَلَى الْفِطْرَةِ وَإِنْ أَصْبَحْتَ أَصَبْتَ أَجْرًا "(١) .

موضع الشاهد : (أنزلت ، أرسلت) ، الفعلان متعديان لمفعول واحد، وقد حذف مفعولهما، مناسبة للفواصل، وكان له أن يقول مثلاً: آمنت بكتابك الذي أنزلته على نبيك، ونبيك الذي أرسلته إلينا، ولكن فواصل صدر الحديث انتهت بحرف واحد وهو الكاف ، ومن المعلوم أن الكاف والتاء لهما نفس الصفات فكلاهما مهموس انفجاري شديد (٢) ؛ فكان حذف المفعول به أدعى للمحافظة على ذلك .

نص الحديث : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ خَيْرًا إِلَّا أَعْطَاهُ وَقَالَ بِيَدِهِ قُلْنَا يُقَلِّلُهَا يُزَهِّدُهَا " (٣) .

موضع الشاهد: (إلاّ أعطاه) .

والتقدير إلاّ أعطاه الله إياه، أو أعطاه سؤله، أو أعطاه ما يريد ؛ لأن الفعل أعطى يتعدى لمفعولين، فالمفعول به الأول الهاء، وحذف المفعول به الثاني.

نص الحديث : عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ شَهِدْنَا بِنْتًا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ قَالَ فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ قَالَ فَقَالَ هَلْ مِنْكُمْ رَجُلٌ لَمْ يُقَارِفْ اللَّيْلَةَ فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ أَنَا قَالَ فَانْزِلْ قَالَ فَنَزَلَ فِي قَبْرِهَا " (٤).

موضع الشاهد : (لم يقارف) ، الفعل يقارف فعل متعدٍ لواحد حذف مفعوله، وقد أُخْتُلِفَ في تقديره ، فقيل : يقارف ذنبا أو سوءاً، وقيل معناه لم يجامع أهله ، حيث حُذِف المفعول به ، وذلك للترفع عن النطق به لا ستهجانه.

نص الحديث : عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدُ فَإِنَّهُ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْتَلِبَهَا إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعَ تَمْرٍ (٥) " .

موضع الشاهد: (وإن شاء أمسك) ، فمفعول أمسك محذوف، والتقدير: إن شاء أمسكها .

المختار للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٩٩٩م، عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي ، (ت: ٦١٦هـ) ، ١٥٧/١ .

٣- صحيح البخاري ١٢٤/٩.

٤- الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٧١م ص٢٢ .

٥- صحيح البخاري ٨٥/٨ .

١- - الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله ، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر ، نشر دار طوق النجاة ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ، ٧٩/٢ .

٢- صحيح البخاري ٧٠/٣ .

نص الحديث : من حديث طويل ، ... فَقَالَ : " فَرَجَعَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرْجُفُ بَوَادِرُهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ فَقَالَ زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي فَزَمَّلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ قَالَ لِخَدِيجَةَ أَيْ خَدِيجَةُ مَا لِي لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي فَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ قَالَتْ خَدِيجَةُ كَلَّا أَبْشِرْ فَوَاللَّهِ لَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا فَوَاللَّهِ إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ وَتَصْدُقُ الْحَدِيثَ وَتَحْمِلُ الْكَلَّ وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ وَتَقْرِي الضَّيْفَ وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ ... " (١) .

موضع الشاهد : (تكسب المعدوم) .

قال الكرماني: "قوله "تكسب" المشهور بفتحة، ورُوي بضمها ، ومعنى المضموم تكسب المال المعدوم ، أي: تعطي المال المعدوم ، فحذف أحد المفعولين" (٢) .

موضع الشاهد: (ما أدري) مفعول ما أدري محذوف، أي: ما أدري لماذا تمنعون من الإسلام (٣) .

المبحث الثالث حذف الحال :

أجاز النحاة (٤) حذف الحال لقرينة تدل عليه ، قال ابن مالك: "ويجوز حذف الحال ما لم تنب عما لا يستغنى عنه كالتي سدت مسد الخبر، وما لم تقع بدلاً من اللفظ بالفعل" (٥) ، وقال الرضي: "ويجوز حذف الحال مع القرينة، كقولك: لقيته، في جواب من قال : أما لقيت زيداً راكباً " (٦) .

وأجاز ابن هشام حذف الحال: إذ يقول : " أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولاً أغنى عنه المقول ، نحو قوله تعالى : "{وَالمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ} (٧) ، أي: قائلين ذلك.

وتبعه السيوطي فقال : " الأصل في الحال أن تكون جائزة الحذف، وقد يعرض لها ما يمنع كونها جواباً ، نحو : "راكباً" لمن قال : كيف جئت؟، أو مقصوداً حصرها نحو: لم أعده إلاّ حرضاً ، أو نائبة عن خبر، نحو: ضربي زيداً قائماً، أوعن اللفظ بالفعل نحو: هنيئاً لك ، أو منهياً عنه نحو قوله تعالى :{ولاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى} (٨) .

٣- المرجع السابق ١٧٣/٦ .

٤- شرح الكرماني٣٦/١ ، وانظر ، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي ، (ت٥٤٤هـ) نشر دار التراث ، المغرب ، ٣٤٧/١ .

٥- عقود الزبرجد ١٩١/٢ .

١- شرح التسهيل لابن يعيش بن علي بن أبي السرايا أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي (ت:٦٤٣هـ) ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م ، ٣٥٣/٢ ، شرح الرضي على الكافية، ليوسف حسن عمر الطبعة الثانية ١٩٩٦م، منشورات جامعة قاريونس – ليبيا ص ٥٢ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ،نشر المكتبة التوفيقية - مصر ، ٧٣/٤ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت : ٩٠٠هـ) ، نشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى ١٩٩٨مـ ، ١٩٣/٢.

٢- شرح التسهيل٣٥٣/٢ .

٣- شرح الكافية٥٢/٢.

٤- سورة الرعد : آية ٢٣ ، وانظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٨٣٠/١.

٥- سورة النساء: آية ٤٣، وانظر : همع الهوامع٣٣٤/٢.

نماذج تطبيقية من أحاديثه صلى الله عليه وسلم الواردة في صحيح البخاري:
نص الحديث : عن أبي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ" انْتَدَبَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيمَانٌ بِي وَتَصْدِيقٌ بِرُسُلِي أَنْ أُرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ أَوْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ وَلَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ وَلَوَدِدْتُ أَنِّي أُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ " (١) .
موضع المشاهد: (لمنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيمَانٌ بِي وَتَصْدِيقٌ بِرُسُلِي) ، تضمن هذا الحديث ضمير غيبة، مضافاً إليه "سبيل"، وضميري حضور أحدهما في موضع جر بالباء ، والآخر في موضع جر بإضافة "رسل"، وكان اللائق في الظاهر أن يكون بدل الياءين هاءان، فيقال : انتدب الله لمن خرج في سبيله، لا يخرجه إلاّ إيمان به وتصديق برسله، فلو قيل هكذا لكان مستغنياً عن تقدير وتأويل، لكن مجيئه بالياء يحوج إلى التأويل ؛ لأن فيه خروجاً من غيبة إلى حضور، على تقدير اسم فاعل من القول منصوب على الحال محكي به النافي والمنفي، وما يتعلق به كأنه قال: انتدب الله لمن خرج في سبيله قائلاً لا يخرجه إلاّ إيمان بي وتصديق برسلي (٢) .
نص الحديث : حَدَّثَنَا مُوسَى عَنْ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ مُغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ دَخَلْتُ الشَّأْمَ فَصَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ فَقُلْتُ اللَّهُمَّ يَسِّرْ لِي جَلِيسًا فَرَأَيْتُ شَيْخًا مُقْبِلًا فَلَمَّا دَنَا قُلْتُ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ اسْتَجَابَ قَالَ مِنْ أَيْنَ أَنْتَ قُلْتُ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ قَالَ أَفَلَمْ يَكُنْ فِيكُمْ صَاحِبُ النَّعْلَيْنِ وَالْوِسَادِ وَالْمِطْهَرَةِ أَوَلَمْ يَكُنْ فِيكُمْ الَّذِي أُجِيرَ مِنْ الشَّيْطَانِ أَوَلَمْ يَكُنْ فِيكُمْ صَاحِبُ السِّرِّ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ كَيْفَ قَرَأَ ابْنُ أُمِّ عَبْدٍ { وَاللَّيْلِ } فَقَرَأْتُ { وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى } وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى قَالَ أَقْرَأَنِيهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاهُ إِلَى فِي فَمَا زَالَ هَؤُلَاءِ حَتَّى كَادُوا يَرُدُّونِي "(٣) .
موضع الشاهد : (فاه إلى في) .
قال ابن مالك : في قوله : (فاه إلى في) ثلاثة أوجه :
الأول : أن يكون الأصل : جاعلاً فاه إلى في، فحذف الحال وبقي معموله كالعوض منه ، فهنا تقدير الحال ، وهو محل نزاع بين النحويين.
الثاني : أن يكون الأصل: من فيه إلى في ، فحذفت "من" وتعدى الفعل بنفسه فنصب ما كان مجروراً ، فهنا تقدير حذف الجر في غير(أنّ) ، (أنْ)، وهو عند النحويين خاص بالسماع ولا ضرورة موجبة لتقديره هنا .
الثالث : أن يكون مؤولاً بـ"متشافهين" كما يؤول "بعته يداً بيدً بـ"متناجزين" وهذا الوجه هو الأولى، وهو أن تكون حالاً ؛ لأن المراد حكاية حاله صلى الله عليه وسلم في التلقي (٤) .

١- صحيح البخاري ١٦/١ .
٢- عقود الزبرجد١٤١/٣، الكواكب الدراري١٥٥/١، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لمحمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني (ت: ٦٧٢هـ) تحقيق الدكتور طه محسن، نشر مكتبة ابن تيمية الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، ١/ ٨٤.
٣- صحيح البخاري ٢٨/٥ .

١- عقود الزبرجد ٩٢/٢ .

نص الحديث : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ نَامَ ثَلَاثَ عُقَدٍ يَضْرِبُ كُلَّ عُقْدَةٍ عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ فَارْقُدْ فَإِنْ اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ اللَّهَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ فَإِنْ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ فَإِنْ صَلَّى انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ فَأَصْبَحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسْلَانَ " (١) .

موضع الشاهد : (عليك ليل طويل فارقد) .

قال الكرماني : " ليل" مبتدأ، "عليك" خبره ، أي : باق عليك ، أو فاعل فعل محذوف ، أي : بقي عليك ليل ، والجملة مقول القول محذوف ، أي يضرب كلّ عقدةٍ قائلاً هذا الكلام (٢) .

نص الحديث : عن عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ " أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةً لِأَبِي إِهَابِ بْنِ عَزِيزٍ فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُ عُقْبَةَ وَالَّتِي تَزَوَّجَ فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ مَا أَعْلَمُ أَنَّكِ أَرْضَعْتِنِي وَلَا أَخْبَرْتِنِي فَرَكِبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ " (٣) .

موضع الشاهد: (كيف وقد قيل) .

قال الكرماني : " (كيف) هو السؤال عن الحال، "وقد قيل" هو أيضاً حال، وهما يستدعيان عاملاً يعمل فيهما، أي : كيف تنكحها وتفضي إليها وقد قيل : إنك أخوها ، أي : إن ذلك بعيد من المروءة والورع ، وحذف الفعل بعد "كيف" إذا وقعت حالاً أسلوب قرآني فصيح كثير وروده في القرآن الكريم ، ومنه قوله تعالى : "كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلاً ولا ذمة " (٤) ، قال الفراء : "اكتفى بكيف ولا فعل معها ؛ لأن المعنى فيها قد تقدم في قوله تعالى : "كيف" يكون للمشركين عهد، وإذا أعيد الحرف وقد مضى معناه استجازوا حذف الفعل كما في قول الشاعر:

وخبرتماني أنما الموت في القرى فكيف وهذى هضبة وكثيب (٥)

فحذف الفعل بعد كيف لتقدم ما يراد بعدها قبلها، ومعنى الكلام : فكيف يكون الموت في القرى، وهذى هضبة وكثيب لا ينجو فيهما منه أحد.

نص الحديث : عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ حُنَيْنٍ فَلَمَّا الْتَقَيْنَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ الْمُشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنْ الْمُسْلِمِينَ فَضَرَبْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ بِالسَّيْفِ فَقَطَعْتُ الدِّرْعَ وَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَضَمَّنِي ضَمَّةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ ثُمَّ أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ فَأَرْسَلَنِي فَلَحِقْتُ عُمَرَ بْنَ

٢- صحيح البخاري ٥٢/٢ .

٣- الكواكب الدراري ٦ /١٩٦، عقود الزبرجد ٤٩٧/٢ .

٤- صحيح البخاري٢٩/١.

٥- التوبه :آية ٨ .

١- الشاعر هو : كعب بن سعد بن عمرو الغنوي، من بني غني من قيس بن عيلان. شاعر مخضرم مجيد من أهل الطبقة الثانية وشعره يحتج به عند أهل اللغة ، انظر : شذور الأمالي النوادر لأبي علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (المتوفى: ٣٥٦هـ) ، نشر: دار الكتب المصرية ، الطبعة : الثانية ، ١٩٢٦م ، ١٥١/٢ ، وانظر معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ ، ٤٢٤/١) .تحقيق : أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – القاهرة ، الطبعة: الأولى ٤٢٤/١ .

الْخَطَّابِ فَقُلْتُ مَا بَالُ النَّاسِ قَالَ أَمْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ رَجَعُوا ... " (١) ، **من حديث طويل** .

موضوع الشاهد: (ما بال الناس) .

والتقدير: ما بال الناس متقهقرين أو منهزمين أو متراجعين، ويتضح الحال للناظر من سياق الحديث ، حين قوله : فرأيت رجلاً من المشركين علا رجلاً من المسلمين، فالقرينة حالية حين وقع الحدث آنذاك .

المبحث الرابع حذف التمييز :

أجاز النحاة حذف التمييز إذا كان في السياق ما يدل عليه، او كان غرض المتكلم الإبهام، قال ابن جني : "وقد حذف المميز وذلك إذا عُلم من الحال حكم ما كان يعلم منها به ؛ فذلك قولك عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين، فإن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم ، وعليه مدار الكلام " (٢) .

وجاء في الارتشاف : "ويجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام، أو كان الكلام ما يدل عليه" (٣) .

وقال ابن هشام: "حذف التمييز نحو: كم صمت؟ أي : كم يوماً ؟ وقال الله تعالى : "عليها تسعة عشر" (٤) ، وقوله تعالى: { إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ }(٥) ، وهو شاذ في باب "نعم" نحو " من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت"(٦) .

نماذج تطبيقية من أحاديثه صلى الله عليه وسلم الواردة في صحيح البخاري:

نص الحديث : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ أَرْسَلَهُ إِلَى أَبِي جُهَيْمٍ يَسْأَلُهُ مَاذَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي فَقَالَ أَبُو جُهَيْمٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ قَالَ أَبُو النَّضْرِ لَا أَدْرِي أَقَالَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سَنَةً " (٧) .

موضع الشاهد: (أربعين) .

٢- صحيح البخاري٥/١٥٤.

١- الخصائص ٢/٣٨٠.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي ، (ت:٧٤٥هـ) ، تحقيق رجب عثمان محمد ، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الأولى ١٩٨٨م ، ١٦٣٦/٤ .

٣- المدثر: آية ٣٠ .

٤- سورة الأنفال : آية ٦٥ .

٥- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، لأبي عبد الله محمد بن حنبل بن هلال بن أبي أسد الشيباني ، (ت:٢٤١هـ) ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى٢٠٠١م ٢٨٠/٣٣.

١- صحيح البخاري ١٠٨/١ .

والتقدير أربعين يوماً ، أو سنة ، أو شهراً، ولعل الحذف في مثل هذه المواقف يفيد التهويل من عقوبة المار بين يدي المصلي .

نص الحديث : عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَصَوْمِ رَمَضَانَ " (١) .

موضع الشاهد: (خمس) ، قال الكرمائى :" في بعض الروايات "خمسة" بالتاء فتقديره : خمسة أشياء أو أركان أو أصول ، وفي بعضها بدون التاء فتقديره : خمس دعائم أو قواعد أو خصال ، وههنا دقيقة جليلة، وهي أن أسماء العدد إنما يكون تذكيرها بالتاء، وتأنيثها بسقوط التاء إذا كان المميز مذكوراً، أما إذا لم يذكر فيجوز فيه الوجهان" (٢) .

نص الحديث : عن الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ جَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الرُّمَاةِ يَوْمَ أُحُدٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جُبَيْرٍ فَأَصَابُوا مِنَّا سَبْعِينَ وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ أَصَابُوا مِنْ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ أَرْبَعِينَ وَمِائَةً سَبْعِينَ أَسِيرًا وَسَبْعِينَ قَتِيلًا قَالَ أَبُو سُفْيَانَ يَوْمٌ بِيَوْمِ بَدْرٍ وَالْحَرْبُ سِجَالٌ " (٣) .

موضع الشاهد: (فأصابوا منا سبعين رجلاً) ، ولعل سائلاً يسأل: إن سبعين تمييزها أسيراً، وقتيلاً، والصواب أن أسيراً وقتيلاً صفة لموصوف محذوف تقديره : رجلاً.

نص الحديث : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: " مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُحَفَّلَةً فَرَدَّهَا فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعًا وَنَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُلَقَّى الْبُيُوعُ " (٤) .

موضع الشاهد: (فليرد معها صاعاً) ، والتقدير: فليرد معها ، صاعاً قمحاً فحذف التمييز بعدها يدل على الكيل، هذا ويجوز فيه الجر بمن أو بالإضافة فيصبح : فليرد معها صاع قمح، أو فليرد معها صاعا قمحا ، أو يكون تقدير المحذوف (تمراً) فيكون صاع تمر، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً تمراً، مع ملاحظة أن هذين النوعين من أنواع التمييز يطلق عليهما تمييز الذات، أو تمييز المفرد، أو التمييز الملفوظ .

نص الحديث : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ دَخَلْتُ أَنَا وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ الْمَسْجِدَ فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جَالِسٌ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ وَإِذَا نَاسٌ يُصَلُّونَ فِي الْمَسْجِدِ صَلَاةَ الضُّحَى قَالَ فَسَأَلْنَاهُ عَنْ صَلَاتِهِمْ فَقَالَ بِدْعَةٌ ثُمَّ قَالَ لَهُ كَمْ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَرْبَعًا إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ فَكَرِهْنَا أَنْ نَرُدَّ عَلَيْهِ " (٥) .

موضع الشاهد: (أربعاً) ، والتقدير: كم مرة ، أو كم عمرة ؛ لأن "كم" الاستفهامية تحتاج إلى تمييز، وتمييزها مفرد منصوب ، يجوز حذفه للدلالة عليه نحو: كم صمت؟ أي : كم يوماً صمت" (٦) .

٢- صحيح البخاري ١١/١ .
٣- الكرماني٧٨/١ .
٤- صحيح البخاري ٧٨/٥ .
٥- صحيح البخاري ٧٠/٣ .
١- صحيح البخاري ٣/٣ .
٢- شرح ابن عقيل ٨٢/٤.

نص الحديث : عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :" مَا مِنَ النَّاسِ مِنْ مُسْلِمٍ يُتَوَفَّى لَهُ ثَلَاثٌ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ "(١) .

موضع الشاهد:(له ثلاث) ، قال الكرماني :"قوله: "ثلاث" أي: ثلاثة أولاد، وفي بعضها "ثلاثة" فإن قلت الولد مذكر فلا بد من علامة التأنيث فيه، قلت إذا كان المميز محذوفاً جاز في لفظ العدد التذكير والتأنيث" (٢) .

نص الحديث : عَنْ أَنَسٍ قَالَ حَضَرَتْ الصَّلَاةُ فَقَامَ مَنْ كَانَ قَرِيبَ الدَّارِ إِلَى أَهْلِهِ وَبَقِيَ قَوْمٌ فَأُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِخْضَبٍ مِنْ حِجَارَةٍ فِيهِ مَاءٌ فَصَغُرَ الْمِخْضَبُ أَنْ يَبْسُطَ فِيهِ كَفَّهُ فَتَوَضَّأَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ قُلْنَا كَمْ كُنْتُمْ قَالَ ثَمَانِينَ وَزِيَادَةً " (٣) .

موضع الشاهد:(كنتم ثمانين) ، قال الكرماني: "ومميز "كم" محذوف، أي: كم نفساً كنتم؟ وكذلك مميز ثمانين منصوب ؛ لأنه خبر الكون المقدر، أي: كنا ثمانين نفساً وزيادة على الثمانين" (٤) ، ويؤيد توجيه العيني قوله تعالى: { قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ } (٥) ، أي : كم يوماً لبثتم إذ في سياق الكلام ما يدل عليه.

خاتمة:

تناولت في هذا البحث دلالات الحذف في باب المنصوبات (المفعول به – الحال - التمييز) مع التطبيق على نماذج من هديه صلى الله عليه وسلم الواردة في صحيح البخاري، واتضح لي من خلال البحث أن الحذف سنة من سنن العرب، تحدث عنه النحاة، وذكروه في ثنايا كتبهم، وقد سلكوا فيه مسالك عدة، حيث حذفوا التنوين في صور شتى، كحذف التنوين لالتقاء الساكنين، وحذف التنوين للإضافة، كما حذفوا حروف الجر بشتى أنواعها، وحذفوا العائد من جملة الصلة، سواء كان العائد مرفوعاً، أو منصوباً أو مجروراً، وحذفوا إحدى النونين، وحذفوا فعل الكينونة، وحذفوا النون من مضارع كان، والحذف مع التركيب المزجي.

فالحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها الإنسانية جمعاء، استعملوها في صيغهم وتراكيبهم تحاشياً وتجنباً للتكرار، وذلك بحذف العناصر المكررة ما وجدوا لذلك سبيلاً، فالحذف أهم ما يميز هذه اللغة العربية سواء كان في الشعر، أم في النثر ، أم في الأمثال ، وكما مرّ من قول ابن جني "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه ".

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من استعمال العرب للحذف أنهم يميلون للخفة وينفرون مما هو ثقيل على لسانهم، فكانوا يحذفون من كلامهم للخفة وعدم الثقل، ولابد من الإشارة أن الحذف لابد له من مصاحبة قرينة أو أكثر من القرائن تدل على المحذوف ، وقد تكون القرينة لفظية أو مقالية .

٣- صحيح البخاري٢/٧٣

٤- الكواكب الدراري ٧/٥٨.

٥- صحيح البخاري ١/٥٠

٦- الكواكب الدراري ٣/٤٣

٧- سورة الكهف : آية ١٩ .

والله تعالى أعلم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع :

١- القرآن الكريم .

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي ، (ت:٧٤٥هـ) ، تحقيق رجب عثمان محمد ، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الأولى ١٩٨٨م .

٣- إعراب القرآن للزجاج ، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت- لبنان .

٤- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي ، لأبي البقاء ، عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي ، (ت: ٦١٦هـ) ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٩٩٩م **القاهرة .**

٥- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/محمد رضوان الداية، ود/ فايز الداية، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ .

٦- ديوان امرئ القيس ابن حجر بن الحارث الكندي- دار المعرفة، بيروت ، لبنان، الطبعة الثانية ، ١٤٢٥هـ .

٧- شذور الأمالي ، النوادر لأبي علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (المتوفى: ٣٥٦هـ) ، نشر: دار الكتب المصرية ، الطبعة : الثانية ، ١٩٢٦م .

٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت: ٧٦٩هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد دار التراث القاهرة، الطبعة ٢٠ ١٩٨٠م .

٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت : ٩٠٠هـ) ، نشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى ١٩٩٨م .

١٠- شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجيابي الأندلسي، تحقيق ، د/عبدالرحمن السيد، د/محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٠م .

١١- شرح الرضي على الكافية، ليوسف حسن عمر الطبعة الثانية ١٩٩٦م، منشورات جامعة قاريونس – ليبيا .

١٢- شرح شذور الذهب، لمحمد بن عبد المنعم الجوجري، تحقيق د. نواف بن جزاء الحارثي .

١٣- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لمحمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني (ت: ٦٧٢هـ) تحقيق الدكتور طه محسن، نشر مكتبة ابن تيمية الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

١٤- صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر ، نشر دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ .

١٥- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، لعبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) ، تحقيق : د. سلمان القضاة ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ١٩٩٤م ٦٩/٣ .

١٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، لأبي عبد الله محمد بن حنبل بن هلال بن أبي أسد الشيباني ، (ت:٢٤١هـ) ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى٢٠٠١م .
١٧- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي ، (ت٥٤٤هـ) نشر دار التراث ، المغرب .
١٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف جمال الدين بن هشام(ت:٧٦١هـ) تحقيق مازن المبارك محمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق الطبعة السادسة ١٩٨٥م .
١٩- لسان العرب، لابن منظور، تحقيق أمين عبدالوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان- ط ١٩٩٤م .
٢٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ،نشر المكتبة التوفيقية – القاهرة .
٢١- الاتقان في علوم القرآن لعبد الرحمن بن أبي بكر بن جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر الدار المصرية العامة للكتاب الطبعة الرابعة ١٩٧٤م .
٢٢- الأصوات اللغوية ، لإبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٧١م .
٢٣- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله ، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر ، نشر دار طوق النجاة ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ .
٢٤- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية- القاهرة
٢٥- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، (ت ١٣٩٣هـ) تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، بيروت – لبنان ، دار العلم للملايين الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧ هـ .
٢٦- الكشاف لأبى القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله(ت:٥٣٨هـ) دار الكتاب العربي بيروت، ط٢ ١٤٠٧هـ .
٢٧- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، لأيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أبو البقاء الحنفي، (ت ١٠٩٤هـ) ، تحقيق عدنان درويش ، محمد المصري، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان .
٢٨- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لمحمد بن يوسف بن سعيد شمس الدين الكرماني (ت :٧٨٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٩٣٧هـ .